رسالة ملكية سامية
إلى المشاركين في الدورة الجديدة للحوار الإجتماعي
بين الحكومة والشركاء الإقتصاديين والإجتماعيين

وجه جلالة الملك الحسن الثاني يوم 4 شوال 1414 هـ - 17 مارس 1994 رسالة سامية الى المشاركين في الدورة الجديدة في اطار الحوار الإجتماعي بين الحكومة والشركاء الإقتصاديين والإجتماعيين التي افتتحت بالرباط برئاسة الوزير الاول السيد محمد كريم العمراني.
وفي ما يلي نص هذه الرسالة التي تلاها مستشار صاحب الجلالة السيد احمد رضا كديرة خلال الجلسة الإفتتاحية لهذه الدورة :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السادة،

أمنكم الله ورعاكم وسدد خطاكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بناء على تعليماتنا ينطلق هذا الاجتماع ووفاء للوعد الذي قطعته حكومتنا على نفسها لبدء الحوار المعمق الهادف إلى معالجة المشكلات الاجتماعية.

ويطيب لنا أن نرحب بكم جميعا في هذا اللقاء وأن نعرب عن تمنيات النجاح والتوفيق لأعمالكم.

كما نحرص على تأكيد ما سبق أن أعلناه في خطاب العرش من ضرورة توفير لقاءات مشتركة بين الحكومة وممثلي عالم الشغل والتشغيل مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل يقوم خلالها بين الأطراف حوار موضوعي لتدارس المشاكل في هدوء واتزان ولتضافر الجهود لإيجاد حلولها العملية مما يعني أن هذا اللقاء ليس ظرفيا ينتهي الحوار بنهايته بل إنه ليشكل الحلقة الأولى في مسلسل لقاءات الحوار التي يجب أن تمتد في تتابع وانتظام.

ونحن جميعا واعون بأهمية المشاكل المطروحة كما ونوعا وبأن من بينها ما ينبغي حله في هذا اللقاء ومن بينها ما ينبغي التخطيط لحله تدريجيا في آجال قريبة أو متوسطة.

كما أننا على يقين من أن الانكباب على حل المشاكل بنزاهة وحسن نية وصدق إرادة سيخلق بين الأطراف المتحاورة جوا سليما مساعدا على الاهتداء إلى إحدى الحلول الكفيلة بتحقيق المقاصد.

وفيما يخصنا فإن الجميع يعلم غيرتنا على توفير الكرامة لجميع رعايانا انطلاقا من تقديرنا لمقتضيات المسؤولية التي نتحملها لإسعاد شعبنا وتحسين مستوى عيشه ومن هذا المنطلق فإن إرادتنا كاملة ليعطي هذا الحوار فوائده ويثمر ثماره.

إن مشكل التشغيل هو المشكل العضال الذي يعاني منه الشمال والجنوب ويتلاقى على الشكوى منه والسعي لحله العالم المصنع والعالم السائر في طريق النمو، وهو مشكل لن يغيب عن حواركم وسيتسع للبحث عن حله نقاشكم.

وإننا لنعلق على هذا النقاش أكبر الآمال علما منا أنه سيثري الجميع حكومة ومشغلين وشغيلين وسيثري توجهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الدستورية التي أحدثها دستورنا الجديد والتي ستكتمل لها شروط التأسيس والعمل قريبا. كما سيساعد هذا النقاش على وضع خطة محكمة متطورة كفيلة بالنهوض بمجتمعنا وبالتغلب على الارتجال والمزايدات لضمان فرص العمل في جميع المستويات لجيل اليوم وأجيال الغد.

وفقكم الله للسير على طريق السداد ونهج الهدى والرشاد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.